

موجز تقرير

الحلقة النقاشية

"دور جهاز حماية المستهلك في ضبط الأسواق وحماية حقوق المستهلكين"

"إطلاق أول وثيقة وطنية لتعزيز وحماية حقوق المستهلك المصري"

الثلاثاء ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤

في ظل ما يشهده السوق المصري من إجراءات لضبط الأسواق والرقابة على الأسعار، بهدف مواجهة الغش والاستغلال، وضمن حقوق المستهلكين، وفي إطار تنفيذ خطة اللجنة الاقتصادية، عقدت اللجنة حلقة نقاشية مع الأستاذ إبراهيم السجيني، رئيس جهاز حماية المستهلك، بعنوان "دور جهاز حماية المستهلك في ضبط الأسواق وحماية حقوق المستهلكين" يوم الثلاثاء ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤.

افتتحت أعمال الحلقة النقاشية السفيرة مشيرة خطاب رئيسة المجلس والأستاذ إبراهيم السجيني، رئيس جهاز حماية المستهلك، والأستاذ محمد ممدوح أمين اللجنة الاقتصادية، والسفير فهمي فايد، أمين عام المجلس، بحضور عددًا من الخبراء والعاملين بجهاز حماية المستهلك ونخبة من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، من بينهم النائبة أمل عصفور، عضو لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس النواب، والنائبة سميرة الجزار، عضو لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، والنائبة دينا الهلالي، عضو لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي بمجلس الشيوخ، والنائب عاطف المغاوري، عضو اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس النواب، ومشاركة ممثلون عن منظمات المجتمع المدني، من بينهم الدكتورة سعاد الديب، رئيسة الاتحاد النوعي لجمعيات حماية المستهلك، ومحمود العسقلاني، رئيس جمعية مواطنون ضد الغلاء.

شهدت الجلسة نقاشًا ثريًا حول المحاور التالية :

- جهود جهاز حماية المستهلك في الرقابة على الأسواق والأسعار، والتحديات التي تواجهه في هذا المجال.
- سبل تعزيز وعي المستهلك وحمايته ضد الممارسات الضارة التي تؤثر على صحته واقتصاده.
- دور منظمات المجتمع المدني في رصد الظواهر والممارسات السلبية غير المنضبطة في الأسواق، ومساهمتها في حماية حقوق المستهلك.

- رؤى و مقترحات حول آليات ضبط الأسواق وأحكام الرقابة على الأسعار، بهدف التخفيف عن كاهل المواطن

وقد أسفرت الحلقة النقاشية على إطلاق وتوقيع أول وثيقة وطنية تهدف إلى توحيد الجهود لتعزيز وحماية حقوق المستهلك المصري. حيث تُعد هذه الوثيقة خطوة عملية نحو بناء شراكة فاعلة بين كافة الأطراف المعنية، بهدف تعزيز حماية حقوق المستهلكين، بما يضمن تحسين جودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المصري، ودعم جهود تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

أطراف الوثيقة:

- المجلس القومي لحقوق الإنسان
- جهاز حماية المستهلك
- أعضاء البرلمان المعنيين بالدفاع عن حقوق المستهلك
- منظمات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن حقوق المستهلك

محاور التعاون:

١. التوعية وبناء القدرات
٢. مراجعة التشريعات والسياسات
٣. تفعيل آليات تلقي الشكاوى وحلها
٤. تعزيز التعاون المحلي و الإقليمي

وقد أكدت الأطراف الموقعة التزامها التام بتنفيذ بنود هذه الوثيقة بما يحقق الهدف الأسمى في ضمان حقوق المستهلك وحمايتها، والعمل بروح الشراكة والمسؤولية المجتمعية.

محمد ممدوح

أمين اللجنة الاقتصادية